

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

مآل تقارير المجلس الأعلى للحسابات المرتبطة قضائياً بالفساد

الموضوع: سؤال شفوي حول

نوع السؤال: أني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم.

لقد أصدر مجلس الأعلى للحسابات كمحكمة مالية تقريره السنوي لسنة 2015، حول مظاهر تبذير المال العام التي يرصدها

قضاة هذا المجلس، سواء في الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية، وينشرها في تقارير دورية، لكن الرأي العام نادرأماً

يسمع عن فتح تحقيق حول الخروقات المتضمنة في تقارير المجلس.

السيد الوزير المحترم.

إن وزارة العدل والحريات لا تقوم بإحالة جميع الملفات التي ترد على وزير العدل والحريات من طرف الوكيل العام للملك

لدى المجلس الأعلى للحسابات بمقتضى الفصل 111 من مدونة المحاكم المالية على النيابة العامة المختصة.

لذلك نساء لكم السيد الوزير

حول ما هو مصير تقارير المجلس الأعلى للحسابات، التي أصبحت تعتبر بمثابة وثائق لا قيمة لها، ويبقى مصيرها هو

الأرشيف؟

وما هي التدابير التي ستقومون بها لتحريك مساطر المتابعة في ملفات المتعلقة بالفساد الإداري والمالي بتقارير المجلس

الأعلى للحسابات

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام

إمضاء:

عبد السلام بلقشور، عبد العزيز بنعزوز، فاطمة آيت موسى